

الكويت تؤكد مواصلة دعمها لتجسيد رؤية الاستقرار في القارة الرشدي: إسكات البنادق في 2020.. خطوة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية للاتحاد الإفريقي



عبدالله الرشدي

أكدت الكويت مواصلة دعمها لتجسيد رؤية السلام وتحقيق الاستقرار في القارة الإفريقية وتنميتها عبر عضويتها كمراقب في الاتحاد الإفريقي وبالتعاون مع الدول الإفريقية.

جاء ذلك في كلمة الكويت في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مناقشة بند الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي ألقاها السكرتير الثاني عبدالله الرشدي.

وأشاد الرشدي بالتقدم المحرز الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمتمثل بالخطوات والإجراءات الإيجابية التي حققتها الدول الإفريقية في مجال التنمية لاسيما تدشين منطقة التجارة الحرة الإفريقية في يوليو 2019 والتي تعد من أهم الإنجازات.

وتوقع أن تحقق تلك الإنجازات نتائج ملموسة على الشفافية والرقابة التي تحقّق لاسيما بعد النمو الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة في بعض أرجاء هذه القارة.

واعتبر الرشدي الدعم الدولي الكبير الذي تحظى به القارة خاصة من خلال مبادرات مجموعة العشرين فرصة سانحة لتحقيق التنمية المرجوة.

واكد دعم الكويت للجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الخاصة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وخطة التنمية الإفريقية الصادرة عن الاتحاد الإفريقي 2063.

وأشاد الرشدي بالدور الذي تقوم به وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية بتنفيذ المشاريع الإقليمية ذات الأولوية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ السريع لخطة عام 2063 بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولفت إلى أن الكويت أولت هذه الركيزة اهتماما بالغاً وترجمت ذلك من خلال المساهمة الفعالة للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي أنشئ عام 1961 ويتعاون مع أكثر من 52 دولة إفريقية.

وأشار إلى أن الدعم يشمل قطاعات التشييد والأعمار والبنى التحتية حيث بلغت مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في القارة الإفريقية ما يقارب 10 مليارات دولار أمريكي.

وأكد الرشدي اعتزاز الكويت بعلاقاتها التاريخية المتميزة والمتسعة مع الدول الإفريقية ويتمتعها

بصفة مراقب لدى الاتحاد الإفريقي منذ عام 2012 حيث استضافت في عام 2013 القمة العربية الإفريقية الثالثة والتي كانت تحت شعار «شركاء في التنمية والاستثمار».

وأشار إلى الإعلان عن مبادرة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح خلال تلك القمة بتقديم قروض ميسرة بقيمة مليار دولار أمريكي لدول الإفريقية عبر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إضافة إلى جائزة سنوية بقيمة مليون دولار تحمل اسم «عبدالرحمن السميعة» لدعم الأبحاث التنموية في مجالات الغذاء والصحة والتعليم في إفريقيا.

وشدد الرشدي على أهمية تنفيذ مبادرة إسكات البنادق في إفريقيا 2020 والتي سبق أن أكد أهميتها مجلس الأمن في قراره (2457) 2019 كخطوة أساسية في تنفيذ أهداف التنمية للاتحاد الإفريقي.

■ جهاز حماية المنافسة يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في العالم الاقتصادي

الجهاز بالدور الرقابي المطلوب منه.

بيّن وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم المحمود أن الجهاز يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في العالم الاقتصادي من خلال مراقبة المنافسة وحماية المستهلكين من الممارسات الاحتكارية.

وأوضح الرشدي أن الاقتصاد الحر يجب أن يظل في إطار من المشروعية التي يتكفل بتنظيمها القوانين لأن حرية المنافسة تؤدي بالضرورة متى تمت في إطار من الشفافية والرقابة التي تحقّق لاسيما بعد النمو الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة في بعض أرجاء هذه القارة.

واعتبر الرشدي الدعم الدولي الكبير الذي تحظى به القارة خاصة من خلال مبادرات مجموعة العشرين فرصة سانحة لتحقيق التنمية المرجوة.

واكد دعم الكويت للجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الخاصة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وخطة التنمية الإفريقية الصادرة عن الاتحاد الإفريقي 2063.

وأشاد الرشدي بالدور الذي تقوم به وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية بتنفيذ المشاريع الإقليمية ذات الأولوية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ السريع لخطة عام 2063 بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

خلال ندوة «حماية المنافسة وحماية المستهلك» الروضان: قانون «المنافسة الجديد» سيعزز تكافؤ الفرص بين المتنافسين



خالد الروضان

■ العجمي: الكثير من الشركات والجهات الاقتصادية بدأت تتعاون مع الجهاز وتلتزم بتعليماته

أكد وزير التجارة والصناعة الدكتور هاشم المحمود أن الجهاز يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال في العالم الاقتصادي من خلال مراقبة المنافسة وحماية المستهلكين من الممارسات الاحتكارية.

وأوضح الرشدي أن الاقتصاد الحر يجب أن يظل في إطار من المشروعية التي يتكفل بتنظيمها القوانين لأن حرية المنافسة تؤدي بالضرورة متى تمت في إطار من الشفافية والرقابة التي تحقّق لاسيما بعد النمو الملحوظ في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة في بعض أرجاء هذه القارة.

واعتبر الرشدي الدعم الدولي الكبير الذي تحظى به القارة خاصة من خلال مبادرات مجموعة العشرين فرصة سانحة لتحقيق التنمية المرجوة.

واكد دعم الكويت للجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي الخاصة بوضع استراتيجية مشتركة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 وخطة التنمية الإفريقية الصادرة عن الاتحاد الإفريقي 2063.

وأشاد الرشدي بالدور الذي تقوم به وكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية بتنفيذ المشاريع الإقليمية ذات الأولوية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي نحو التنفيذ السريع لخطة عام 2063 بالإضافة إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والهيئات الإقليمية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

قال وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان إن قانون المنافسة الجديد الذي سيعرض على مجلس الأمة بدور الانعقاد المقبل سيزيد صلاحيات جهاز حماية المنافسة على نحو يعزز تكافؤ الفرص بين المتنافسين.

وأضاف الروضان في كلمة خلال ندوة (حماية المنافسة وحماية المستهلك) التي نظمها جهاز حماية المنافسة أن القانون الجديد سيحدد من القيود التي تواجه تفعيل دور الجهاز الرقابي كما سيسهم في نشر الوعي والثقافة بالمنافسة في المجتمع.

وأوضح أن الجهاز يسهم في توفير الخيارات والبدائل وضمان الجودة والأسعار المناسبة من خلال الرقابة على الأسواق كما يجعل على نشر ثقافة المنافسة الحرة والتنافسية للاحتكار والتعاون القائم مع أجهزة الدولة المختصة لضمان تدفق السلع والخدمات.

وأكد أهمية دور الجهاز في

«العام» يتراجع 8.4 نقاط و«الرئيسي» يرتفع 2.19 نقطة



جلسة متباعدة للبورصة

انتهت بورصة الكويت تعاملاتها أسبوعاً الإربعاء على انخفاض المؤشر العام 8.4 نقطة ليبلغ مستوى 5765.5 نقطة بنسبة انخفاض 0.15 في المئة.

وشهدت الجلسة انخفاضا في شأن معلومات جوهريّة عن شركة تابعة لشركة تابعة بقيمة 11.4 مليون دينار كويتي (نحو 38.7 مليون دولار أمريكي) لمدة خمسة أعوام.

كما شهدت الجلسة انخفاضا من شركة رابطة الكويت والخليج للثقل عن معلومات جوهريّة حول تقديم إحدى شركاتها التابعة أقل الاسعار لمخاضة مع الإدارة العامة للاطلاء.

ونطلق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الأولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المدوّلة (ريش) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والأصول العقارية.

ويشارك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسعالمها مما يسمح للمستثمرين الأفراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة إلى شراء أو تمويل ممتلكات أصول.

لفترة التسعة أشهر الأولى من العام عند نفس المعدل للفترة المقارنة نفسها من عام 2018، فيما ارتفعت الحقوق العائدة إلى حملة أسهم المجموعة بنسبة 4.1% إلى 4.1 مليار دولار أمريكي كما في 30 سبتمبر 2019 مقابل 3.9 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2018 ولبيلغ معها بنهاية على متوسط حقوق المساهمين 18.1% لفترة التسعة أشهر الأولى من العام مقابل 18.4% لنفس الفترة من العام السابق.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح مشعل عبد العزيز العثمان رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي المتحد قائلا: «واصل البنك وعلى مدار الأشهر التسعة الأولى من العام تحقيق أداء مالي قوي باعث على المزيد من الثقة والتطلع لتتابع مسار النمو الصحي في إيراداتنا وصافي ربحيتنا من صلب أنشطتنا البنكية الأساسية، وهو أداء يأتي حصيلة الإدارة السليمة لنموذج عملنا القائم على تنويع الأعمال وتعدّد الأسواق مع التوسع في دورنا الرائد في دعم وتبليغ كافة المتطلبات والتحديات المالية البيئية لعملائنا في المنطقة، ومرتكزين ذلك إلى سياسة منهجية مدروسة في إدارة مواردنا الرأسمالية ومبادرات توظيفها بكفاءة مثلى سعيا للاستفادة من الفرص المواتية لنمو أعمالنا وخدمة عملائنا عبر مختلف أسواق عمل مجموعتنا المصرفية».



مشعل العثمان

كما إستمر البنك الأهلي المتحد محافظا على مؤشرات ممتازة لجودة أصول محفظته الائتمانية، محتويا الغروض غير المتكتملة عند نسبة 2.0% من إجمالي المحفظة الائتمانية (1.9% كما في 31 ديسمبر 2018) ومواصلا توفير نسبة تغطية عالية من المخصصات المصدرة لضرورة تجاه هذه الأصول بلغت 85.2% مقابل 85.5% في 31 ديسمبر 2018.

فيما بلغت نسبة التغطية الشاملة للمحفظة الائتمانية من المخصصات العامة والمحددة 187.0% كما في 30 سبتمبر 2019 مقابل 214.7% وعليه فقد سجل العائد على متوسط الأصول معدل 2.2% في 31 ديسمبر 2018، وهي

في التسعة الأشهر الأولى من العام الجاري (14.3+ مليون دولار أمريكي) ليلبغ 722.7 مليون دولار أمريكي مقابل 708.4 مليون دولار أمريكي للفترة نفسها من العام السابق وذلك بفضل توسع محسوب في المحفظتين الائتمانية والإستثمارية، حيث كان للزيادة في كل من صافي دخل القوائد ودخل أنشطة التداول والإستثمار أثرها في رفع الدخل التشغيلي للمجموعة إلى 919.3 مليون دولار أمريكي خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام مقابل 907.0 مليون دولار أمريكي للفترة نفسها من عام 2018 (289.2 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث/2019 مقابل 294.6 مليون دولار أمريكي للربع الثالث/2018)، في حين سجل صافي الدخل التشغيلي بدوره نموا بنسبة 4.1% ليلبغ 880.1 مليون دولار أمريكي للفترة التسعة أشهر من العام مقابل 845.2 مليون دولار أمريكي لنفس الفترة من عام 2018 (284.3 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث/2019 مقابل 275.1 مليون دولار أمريكي للربع الثالث/2018)، في الوقت الذي أسهمت فيه مبادرات تعزيز كفاءة العمليات والضبط المنهج والرشيد للمصروفات في الحفاظ على معدلات الكفاءة التشغيلية العالية للبنك حيث بلغت نسبة التكاليف إلى إجمالي الدخل 26.7% مقابل 26.2% للتسعة أشهر الأولى من عام 2018.

أعلن البنك الأهلي المتحد ش.م.ب عن نتائجها المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019 والتي تظهر تحقيق أرباح صافية - بعد إستدخال حصص الأقلية- بلغت 558.4 مليون دولار أمريكي، بارتفاع نسبتته 5.7% عن الفترة نفسها من عام 2018 والتي سجلت 528.3 مليون دولار أمريكي.

في حين حقق الربع الثالث من العام ربحا صافيا قدره 180.9 مليون دولار أمريكي، أي بنمو 5.9% بالمقارنة مع الفترة الربعية نفسها من عام 2018 والتي سجلت 170.8 مليون دولار أمريكي، ليرتفع بذلك العائد الأساسي للسهم بنسبة 6.9% إلى 6.2 سنت أمريكي عن الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري مقابل 5.8 سنت أمريكي للفترة ذاتها من العام الماضي (2.1 سنت أمريكي عن الربع الثالث من عام 2019 مقابل 2.0 سنت أمريكي للربع نفسه من عام 2018).

وتعكس النتائج القوية للفترة إستمرارا لوتيرة النمو الإيجابي في صافي ربحية البنك كما تأتي حصيلة التنفيذ الناجح لإستراتيجيته المالية على تنويع الأنشطة ومصادر الإيرادات والتحوط المنهجي في الرقابة على المخاطر مع متابعة الإستهداف للدروس لفرص نمو وتوسع أعمال البنك وتعزيز تنافسيته في كل سوق من أسواق عمله الإقليمية.

وقد حقق صافي دخل البنك من القوائد نموا بنسبة 2.0%